بنك البحرين والكويت يحقق أرباحاً مقدارها 15,8 مليون دينار بحريني عائدة لملاك البنك خلال الربع الأول من 2017 بزيادة نسبتها 8,1% على نفس الفترة من العام الماضي

أعلن أمس بنك البحرين والكويت الذي يعد مصرف التجزئة الرائد في مملكة البحرين عن تحقيق ربح صاف عائد لملاك البنك بلغ 15.8 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2017، مقابل 14.6 مليون دينار بحريني حققها البنك في نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها 8.1% بعد استيعاب اثار اعادة عرض نتائج السنة الماضية بمبلغ 688 ألف دينار بحريني من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الجديد (IFRS9). وقد راجع مجلس الإدارة النتائج المالية التي حققها البنك في الربع الأول من العام 2017 وأقرها في اجتماع عقده يوم 24 أبريل 2017.

وتعليقاً على هذه النتائج، أعرب مجلس إدارة البنك عن رضاه مصرحاً: "يسعدنا أن يواصل البنك أداءه السليم ونمو الاعمال باعتماده على أنشطته الرئيسية. إن الأداء المستدام الذي يحققه البنك عاماً بعد عام، يؤكد صلابة نموذج الأعمال الذي يسير عليه البنك والتزامه المستمر في تحقيق استراتيجية أعماله. كما أن ذلك يعكس بوضوح مواجهه الظروف الاقتصادية الصعبة وقدرة البنك على التكيف مع بيئة الأعمال الغير مواتية بشكل متواصل نتيجة لانخفاض أسعار النفط والمنافسة الشديدة وارتفاع تكلفة التقيد بالتشريعات والالتزام. ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنتقدم بخالص الشكر لعملائنا الكرام وللمساهمين على ولائهم واستمرار دعمهم وثقتهم في البنك والى الإدارة التنفيذية والعاملين جميعاً لما يبذلونه من جهود وتفان تستحق الثناء والشكر".

وقد تحققت الزيادة في الأرباح نتيجة النمو بنسبة 12.5% في إيراد العمليات لتبلغ 35.6 مليون دينار بحريني، مقارنة بمبلغ 31.6 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2016، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة نسبتها 10.8% في الإيراد الصافي من الفوائد نتيجة للإدارة النشطة للميزانية العمومية والرقابة اللصيقة للمصروفات التشغيلية. كذلك شهدت الإيرادات الأخرى (الرسوم والعمولات والقطع الأجنبي والاستثمار) زيادة قوية بلغت نسبتها 17.1% لتبلغ 11.7 مليون دينار بحريني، مقابل 10 ملايين دينار بحريني خلال الفترة المماثلة من العام السابق، مدعومة باستراتيجيات تنويع الدخل ونتائج أفضل من عمليات

التداول، إلى جانب ارتفاع حصة البنك من الأرباح المتحققة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة والتي ارتفعت بنسبة 3.3% لتبلغ 1.2 مليون دينار بحريني.

ونتيجة للاستثمار المتواصل في الكوادر البشرية والعمليات والبنى التحتية، ارتفعت تكاليف العمليات بنسبة 1.3% لتصبح 13.2 مليون دينار بحريني. وتحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصبح 37% مقابل 41.1% في الربع الأول من العام 2016، مما يؤكد سلامة سياسات ضبط التكاليف في البنك ومقدرته على تحقيق المزيد من الايرادات.

وبلغ مجموع الدخل الشامل للربع الأول من العام 2017 مبلغ 29,1 مليون دينار بحريني، مقابل دخل سلبي مقداره 2.4 دينار بحريني في نفس الفترة من العام 2016. وجاء هذا التحسن الملحوظ نتيجة للتحسن في احتياطي القيمة العادلة لمحفظة البنك الاستثمارية وارتفاع الربح الصافي خلال الفترة الحالية.

وتمشياً مع سياسة البنك المتحفظة ومتطلبات التخصيص المرتفعة نتيجة للتحول من الخسارة الواقعة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39) إلى نموذج الخسارة المتوقعة بموجب المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، ارتفعت المخصصات الإجمالية لدى البنك بمبلغ 6.3 مليون دينار بحريني للربع الأول من العام 2017، مقابل 3.8 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام الماضي.

وتعليقاً على أداء البنك، صرح السيد رياض ساتر الرئيس التنفيذي: "إن النتائج القوية التي حققها البنك خلال الربع الأول من العام 2017 مشجعة للغاية، وتظهر بوضوح استراتيجية النمو الطموحة لدى البنك من خلال الريادة في السوق المحلي وتوسعة انتقائية على النطاقين الإقليمي والعالمي. وإلى جانب الزيادة الملموسة في صافي الأرباح، كما أستمر البنك في المحافظة على سيولته ومخزونه الرأسمالي وتقوية مركزه المالي باتباع أسلوب متحفظ تجاه احتياطيات التخصيص لمواجهة المخاطر. وعلاوة على ذلك، واصل البنك مساعيه في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة لعملائه، أسفرت عن فوز البنك بجائزة مرموقة في شهر مارس 2017 من مجلة Global Finance Magazine تقديراً لخدماته المتميزة في إدارة النقد. ومع مضي العام 2017، سنحرص على الاستفادة من قوة وضعنا المالي ومواردنا البشرية وخبراتنا وسجل أدائنا المتميز لنحقق

لمساهمينا مزيداً من القيمة المضافة ونزيد من مساهمتنا في تعزيز رخاء المجتمعات التي نمارس أعمالنا فيها".

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العمومية لبنك البحرين والكويت بلغت 3,562.3 مليون دينار بحريني في نهاية شهر مارس 2017، وهي أقل بنسبة 3.8% من نهاية العام الماضي نتيجة لاتخاذ البنك قراراً بتطوير ادارة الميزانية العمومية. ونمت محفظة القروض والسلف بشكل طفيف بلغ 1,770.0 مليون دينار بحريني (كان 1,767.1 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2016) وزيادة في استثمار الأوراق المالية بلغت نسبتها 3.0% لتصبح 791,2 مليون دينار بحريني (كانت 768.1 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2017). واستمرت محفظة الأصول السائلة والمكونة من نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى وأذونات خزانة على مستوى جيدة جداً نسبته 25.5% من مجموع الأصول. وفي نهاية شهر مارس 2017، بلغت محفظة ودائع العملاء مستوى 2,254.9 مليون دينار بحريني، مع نسبة جيدة للقروض إلى ودائع العملاء بلغت 78.5%. وبلغت حقوق المساهمين 468 مليون دينار بحريني مع نسبة ملاءة راس مال قوية تتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

بالإضافة الى ما تقدم، وفي ذات الاجتماع الذي أقر فيه مجلس الادارة النتائج المالية، ناقش المجلس جدول أعماله الذى ضم عددا من المواضيع منها أداء الفروع والمجمعات المالية للبنك، استعدادية البنك لمواجهة مخاطر أمن المعلومات، تقرير السيولة الربع سنوي للبنك، بالإضافة إلى مناقشة استراتيجية البنك الاستثمارية. كما قام المجلس بمراجعة بعض السياسات الائتمانية. وقد تم بعد أجتماع الجمعية العمومية العامة في اواخر شهر مارس من العام الجاري انتخاب مجلس الادارة وتشكيل اللجان التابعة له، وعلى أثر ذلك أجرى المجلس بعض التعديلات على دليل عمل مجلس الإدارة وشروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس بما يضمن اتخاذ القرارات بصورة أكثر كفاءة.

وقد جاءت مناقشة مجلس إدارة بنك البحرين والكويت للأمور آنفة الذكر في إطار حرصه الدائم على توفير الرؤية والتوجيهات السديدة والاستجابة التي يحتاجها البنك لضمان النمو المستدام.